

تقارير نشرها «الإنباء» حول قطاع الأغذية بالتزامن مع إدراج شركة ميزان القابضة في 11 يونيو

محمود عيسى

تعتبر النظرة المستقبلية لقطاع الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي واعدة ومشقة الى حد كبير في ضوء عدد من العوامل يأتي مقدمتها النمو السكاني المتسارع وارتفاع مستوى الدخل القابل للإنفاق، بالإضافة الى تغيير العادات والسلوكيات المتعلقة بتناول الطعام والتوجه في كثير من الأحيان من الإعداد في المنزل الى تناول الوجبات السريعة، وهو ما أدى الى ارتفاع معدلات الاستهلاك الغذائي بشكل سريع ومستمر.

ومن اهم الأسباب التي ساعدت على غياب الصناعات الغذائية عن دول الخليج هي قلة مصادر المياه العذبة التي تعتمد عليها الزراعة لإنتاج الغذاء، وهو ما دفع هذه الدول الى الاعتماد على استيراد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج.

وتشير الوقائع الى ان هذا النهج كان قابلاً للتطبيق في الماضي، أما الآن ففي ظل نمو معدل السكان في المنطقة بنسبة 3.8٪ سنوياً بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي لا يتجاوز 1٪، وهو الأمر الذي يضع الطلب المستقبلي للغذاء على المحل، ولتجنب هذه الارتفاعات في أسعار المواد الغذائية العالمية كما حدث وقت الأزمة المالية في 2008 التي ما زالت تذكرها ماثلة في الأذهان لما خلفته من قلق حول ضمان الاستقرار للأمن الغذائي في دول العالم، فقد بدأت شركات إنتاج وتصنيع المواد الغذائية محلياً وعالمياً في توسيع نطاق

شركات الأغذية بالخليج تتسابق لإنشاء شبكات توزيع جديدة



عملياتها في المنطقة.

تضاهي الجهود لتعزير

صناعة الغذاء في المنطقة وذلك من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لهذه الصناعة، حيث تقوم مجموعة ميزان القابضة في الكويت بتصنيع وتعبئة منتجاتها منذ حقبة ستينيات القرن الماضي ومن بينها منتجات اللحوم التي تحمل علامة خزان المعروفة وكذلك علامة كيتكو وارز والوزان ومياه اكوا غلف ودانا المعية.

وتطبق الشركة سياسة توسعية تستهدف توسيع نشاطاتها في الأسواق المجاورة، حيث قامت ببناء مرافق إنتاج في كل من دولتي الامارات وقطر منذ عام 2005، ومنذ وقت قريب افتتحت مصنعها لتعبئة المياه في قطر في مشروع استثماري ضخت فيه 12,5 مليون دولار، حيث تعول في هذا الشأن على نمو الطلب المحلي، وتستهدف العلامات التجارية مثل «ميزان»، وما تنتجه من مواد غذائية مثل رقائق كيتكو منذ نحو 50 عاماً، جني ثمار التحول الديموغرافي

تعد شركة ميزان القابضة من كبرى شركات تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والإستهلاكية في منطقة الخليج



التي من خلالها تلحق بمرافق وبنائه في ظلها من السوق بتلكه سره البره بالوفد على المنتجات.

الكاسح بالمنطقة حيث تعمل على المحافظة على مستويات إنتاجها فضلاً عن نشر المزيد من شبكات التوزيع. وفي السعودية أعلنت شركة عوجان لمشروبات الكوكاكولا والتي تنتج أيضاً منتجات شراب راني، وشراب باربيكان في الربع الأول من العام الحالي عن عزيمتها استثمار نحو 500 مليون دولار لتوسعة نطاق عملياتها في مصر، وهي تدرس الاستحواذ على شركة «دينا فارمز» المصرية المتخصصة في إنتاج الألبان. وفي السياق ذاته كان

لإنشاء منطقة خليفة الصناعية في أبو ظبي «كيزاد» دور في هذا الشأن، حيث أبدت ترحيباً كبيراً بالعديد من الاستثمارات التي تضخها شركات محلية مثل مجموعة سيف الخليجي والشركة الوطنية للمنتجات الغذائية في الامارات، وهو ما يمثل دليلاً على استراتيجية توسع للشركات الإقليمية لتعزير صناعة المواد الغذائية.

لاعبون دوليون

أما اللاعبون الدوليون فقد اجتذبتهم المقومات الاقتصادية

جيل الشباب وتزايد النمو الاستهلاكي



دفع النمو السكاني المتسارع في منطقة الخليج الى خلق جيل من الشباب أدى الى ارتفاع معدلات النمو الاستهلاكي للفرد الواحد الى معدل نمو سنوي مركب تستصل نسبتته الى 0,7٪ حتى عام 2020، ويشعل قنيل هذا النمو الاستهلاكي ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة والمتوقع ان يصل الى 1,8 تريليون دولار بحلول عام 2017 والذي ينعكس على صورة ارتفاع في الدخل القابل للإنفاق، حيث يتوقع ان يرتفع من 27 ألف دولار الى 36 ألف دولار خلال الفترة ذاتها. يعتبر النمو السريع في تعداد السكان وارتفاع مستويات الدخل القابل للإنفاق من المحركات الرئيسية لزيادة الإنفاق الاستهلاكي على الطعام والشراب عبر دول مجلس التعاون الخليجي، والمتوقع ان يرتفع حجم الاستهلاك الى 49,1 مليون طن متري بحلول عام 2017، وفي المقابل فإن هذا الارتفاع سيدفع النمو في قطاع الإنتاج والتصنيع الغذائي الى معدل سنوي قد يصل الى 8,5٪ بحلول عام 2018، لاسيما في ضوء حقيقة مفادها بأن استهلاك الفرد في هذه المنطقة في الوقت الحاضر مازال دون مستويات نظيره في الدول المتقدمة، وبالتالي فإنه مهياً لمزيد من النمو والارتفاع النسبي.

القوية في الأسواق الخليجية، وأعلنت شركات مثل مونديليز انترناشيونال الامريكسية العملاقة المتخصصة في الأغذية العام الماضي عن خطط لبناء مصنع لها في البحرين بكلفة 90 مليون دولار تبلغ طاقته الإنتاجية الأولية 90 ألف طن من المواد الغذائية سنوياً، ويضاف هذا الاستثمار الى استثمارات بقيمة 75 مليون دولار في إنشاء مصنع لأجبان كرافت وآخر لإنتاج شراب تانغ في البحرين أيضاً. وافترضت الشركة في مارس 2014 مصنعها في السعودية بكلفة 80 مليون دولار، وقد ولد هذا السوق في عام 2012 مبيعات إجمالية لهذه الشركة المتخصصة في إنتاج الشوكولاتة بلغت 533 مليون دولار، كما استثمرت مبلغ 60 مليون دولار لتوسعة مصنعها في جبل علي لزيادة الطاقة الإنتاجية من 40 ألف طن الى 100 ألف طن سنوياً. وفي عام 2012 قامت شركة بي ار اف البرازيلية بإنشاء مصنع في منطقة «كيزاد» الصناعية بالامارات لإنتاج الخبز والبيتزا واليورغر واللحوم المصنعة بأنواعها.

أعضاء المنظمة يعقدون اجتماعهم يوم الجمعة.. وارتفاع الأسعار مع نهاية العام

العمير: دول الخليج تدعم إبقاء سقف «أوپيك» دون تعديل

وكالات: أعرب وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير عن «اعتقاده القوي» بأن البلدان الخليجية الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوپيك) تؤيد إبقاء سقف الإنتاج الحالي للمنظمة خلال اجتماعها المرتقب يوم غد الجمعة.

وقال العمير ان المطروح أمام أوپيك هو «إما الإبقاء على سقف الإنتاج أو زيادة الإنتاج».

وجاءت تصريحات العمير عقب وصوله قبينا للمشاركة في فعاليات الدورة الدولية للنفط وأعمال المؤتمر الوزاري العادي الـ 167 للمنظمة (أوپيك) الذي ستطلق أعماله يوم الجمعة المقبل في مقر المنظمة.

وأكد العمير ان وزراء دول الخليج الأعضاء في أوپيك وهي الكويت والسعودية



د.علي العمير لحظة وصوله قبينا (أ.ف.ب)



وزير النفط السعودي علي النعيمي (رويترز)

أوپيك المرتقب في ظل خسارة أسعار النفط تصف قيمتها تقريبا منذ يونيو 2014 حين كان سعر برميل برنت المرجعي بحدود 115 دولارا، وبرميل خام نيويورك بحدود 108 دولارات. ونسب العمير التحسن النسبي مؤخرا في سعر النفط الى ضغط أوپيك من أجل الحد من إنتاج أنواع مرتفعة الكلفة من النفط، لاسيما في الولايات المتحدة وكندا، والى تحسن النمو الاقتصادي العالمي.

وأضاف انه يتوقع ارتفاعا إضافيا في أسعار النفط مع نهاية العام، ويأتي اجتماع أوپيك المرتقب في ظل تحسن أسعار النفط، حيث ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 2,4 دولار في تداولات أمس الأول ليلج 61 دولارا، والبرميل وقال للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

من جهة ثانية، قال وزير النفط القطري محمد السادة إنه يتوقع أن تكون سوق النفط أكثر توازنا في النصف الثاني من العام. وأضاف الوزير متحدنا في قبينا «بالنظر إلى سوق النفط اليوم نجد أن هناك عددا من الأسباب التي تعبت على التفاوض بشأن الوضع العام مستقبلا.

وقال الأمين العامة للمنظمة أوپيك عبدالله البري إن المنظمة لا تستهدف احدا من منجي النفط بعينه باستراتيجيتها للمحافظة على حصتها السوقية.

وأضاف في قبينا: «هذا ليس صحيحا. نرحب بالجميع».

وقال وزير البترول السعودي علي النعيمي إن علاوة المخاطر قائمة في سوق النفط لكنها «صغيرة للغاية».

وأضاف في قبينا: «العالم بدأ يعناد تماما على المخاطرة».

من ناحية، قال وزير النفط الإماراتي سهيل المزروعى إن التصحيح بسوق الخام لم ينته بعد، مضيفا انه متفائل بشدة بإجراء اجتماع أوپيك.

وقال المزروعى في قبينا: «الشيء الأهم هو أن الاقتصاد العالمي ينمو كما توقعنا.

وأضاف: «الطلب يزيد والتصحيح مستمر.. لم ينته بعد هذا التصحيح وسيستغرق وقتا». وأضاف: «سننتظر لنهاية العام حتى نعرف ما سيحدث ميزان العرض والطلب. لكن لا ريب أن تخمة العرض تراجعت كثيرا. نحن متفائلون».

العراقي عسود المهدي إن صادرات بلاده من الخام ستزيد 100 ألف برميل يوميا في المتوسط في يونيو بفضل طرح خام البصرة الثقيل.

تواضع أرباح الربع الأول.. هبوط أسعار النفط.. أحداث اليمن والوضع في اليونان

«كامكو»: أجواء سلبية عصفت بأسواق الخليج في مايو الماضي

قال تقرير شركة «كامكو للاستثمار» الشهري عن أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي إن الأجواء السلبية سادت أسواق الأسهم الخليجية خلال شهر مايو الماضي، حيث لم تغلق أرباح الربع الأول التي كان أداؤها ضعيفا للغاية في الحفاظ على معنويات القطاع المصرفي نتاج قوية عموما في فترة الربع الأول. إضافة إلى ذلك، تفاقمت الحالة المعنوية السلبية للمستثمرين بسبب اتجاه أسعار النفط إلى الانخفاض خلال شهر مايو، كما ساهمت عوامل أخرى خارجية في إضعاف أداء أسواق الأسهم الخليجية مثل المخاوف بشأن الأحداث الراهنة في اليمن وتأثيرها على أسعار النفط، والوضع في اليونان وتأثيره على أوروبا وانخفاض سعر الدولار الأميركي نسبيا بالمقارنة مع اتجاهه المتصاعد المسجل في الفترة الأخيرة إضافة إلى عدم التيقن من رفع سعر الفائدة على الدولار في الولايات المتحدة وتأجيله.

وذكر التقرير انه وعلى الرغم من ذلك، صدرت أيضا بيانات اقتصادية إيجابية من جميع أسواق المنطقة قدمت دعما قويا لمؤشرات تلك الأسواق، فمن ناحية بخت حالة الفرحة لافتتاح السوق السعودي في الخامس عشر من شهر يونيو الأمل لدى المستثمرين في تزايد أنشطة جمع الأموال في السوق الأولية، إلى جانب الإكتئابيين الذين تم بالفعل تنفيذها في سوق تداول فضلا عن إكتئاب جديد قيد الإعداد (إكتئاب الشركة السعودية للخدمات الأرضية). وأعلنت هيئة السوق المالية السعودية عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الأسهم المخصصة للاكتتاب استثماري المؤسسات على أساس حالة كل مؤسسة على حدة. إضافة إلى ذلك، كانت هناك توقعات بان المساهمين في شركة نتورك إنترناشيونال (ش.ذ.م.م)، وبنك الإمارات دبي الوطني، ومجموعة أرباح يدرسون طرح إكتئاب أسهم شركة نتورك المتخصصة في إدارة المدفوعات الإلكترونية.

ومن ناحية أخرى، أعلنت شركة مورغان ستانلي للاسواق الناشئة (MSCI) في تقريرها نصف السنوي عن إجراء عدة تغييرات، كما قامت بتعديل أوزان الشركات في المؤشر. وأضاف مجمع المؤشر مجموعة إعمار مولز لمؤشر السوق الإماراتي في حين تمت إضافة شركتي إزدان القابضة وقطر للمتابين إلى مؤشر

السوق القطري، كما ارتفعت أوزان بنك أبو ظبي التجاري وبنك الدوحة في مؤشرات الأسواق الخاصة بهما. وقد نشرت أيضا شركة مورغان ستانلي للأسواق الناشئة مؤشرا مستقلا للسوق السعودي يتضمن 19 سهما.

أداء سوق الكويت

وأشار التقرير إلى أن سوق الكويت للأوراق المالية شهد ركودا حادا خلال شهر مايو حيث بقي المستثمرون في حالة ترقب لأوضاع السوق مما أدى إلى انخفاض نشاط التداول خلال الشهر. وقد شهد السوق تراجعا منذ بداية شهر مايو عقب نتائج الأرباح السلبية التي تسببت في إضعاف معنويات المستثمرين، حيث تراجعت أرباح الشركات المدرجة في السوق لفترة الربع الأول من عام 2015 الحالي بنسبة 2٪ لتصل إلى 492,3 مليون دينار بالمقارنة مع 502,5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014، وسجلت غالبية الشركات ذات العلاقة بالقطاع النفطي تراجعا حادا في أرباح الربع الأول، كما شهدت الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز تراجعا في إجمالي أرباحها بنسبة 17,8٪.

ومن ناحية أخرى، سجل قطاع البنوك والخدمات المصرفية أعلى أرباح ربع سنوية يارتفع بلغ 13,9٪ و38,5٪ على التوالي خلال الربع الأول من العام الحالي. وتراجع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر مايو، حيث شهد المؤشر الوزني للسوق انخفاضا حادا بلغت نسبته 3,0٪ وأغلق عند مستوى 421,83 نقطة بحلول نهاية الشهر. وبالمقارنة مع الشهر السابق، اتجه معظم المستثمرين إلى بيع الأسهم ذات الرسملة الكبيرة وهو ما يتضح جليا من انخفاض العوائد الشهرية لمؤشر «كوبت 15» بنسبة 4,1٪ خلال شهر مايو بالمقارنة مع العوائد المرتفعة التي سجلها المؤشر في الشهر السابق. وانخفضت أرباح معظم الأسهم المكتوبة لمؤشر «كوبت 15» خلال شهر مايو (بلغ إجمالي عدد الأسهم الخاسرة 10 مقابل 3 أسهم رابحة) في مقدمتها سهم شركة زين بتراجع بلغت نسبته 10,31٪ مسجلا انخفاضا بنسبة 26,5٪ في أرباح الربع الأول من العام الحالي.

السوق السعودي

وذكر التقرير انه بعد الارتفاع الكبير الذي سجله مؤشر سوق

الأسهم السعودية خلال شهر أبريل، شهد السوق عمليات جني أرباح خلال شهر مايو مما أدى إلى انكماش السوق بنسبة 1,5٪ ليغلق المؤشر عند مستوى 9,688,7 نقطة.

إضافة إلى ذلك، أثرت المخاوف بشأن الأوضاع في اليمن على أداء أسواق المنطقة، ولكن حالة الفرحة العارمة التي سادت السوق بعد السماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في سوق الأسهم السعودية - والذي يتوقع أن يبدأ اعتبارا من الخامس عشر من شهر يونيو - قد بددت بشكل كبير بعض المخاوف الأخرى. ومع ذلك، يبقى سوق الأسهم السعودية السوق الرائد على مستوى أسواق الأسهم الخليجية من ناحية أدائه منذ بداية العام وحتى شهر مايو حيث سجل ارتفاعا بنسبة 16,3٪ في نهاية شهر مايو.

الإمارات

وذكر التقرير أن مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية تراجع بنسبة 2,6٪ خلال شهر مايو، مسجلا ثالث أكبر انخفاض بالمقارنة مع أداء ومؤشرات أسواق الأسهم الخليجية الأخرى. وشمل التراجع جميع قطاعات السوق كما تدن من الأداء السليبي لمعظم القطاعات ذات الرسملة الكبيرة، فقد تراجع مؤشر القطاع المصرفي بنسبة 2,2٪ حيث سجلت معظم البنوك عوائد شهرية سلبية باستثناء بنك أبو ظبي التجاري والبنك التجاري الدولي. وانخفض سعر سهم بنك أبو ظبي الوطني بنسبة 4,1٪ خلال شهر مايو لتصل نسبة التراجع إلى 15,1٪ منذ بداية العام وحتى شهر مايو رغم أنه سجل نتائج مرتفعة في العام المالي 2014 وصافي ربح شبه ثابت خلال الربع الأول من عام 2015.

ومن ضمن البنوك الأخرى ذات الرسملة الكبيرة التي تراجعت أسهمها خلال شهر مايو بنك الخليج الأول (2,6٪)، وبنك الاتحاد الوطني (5,1٪)، وبنك رأس الخيمة الوطني (3,75٪). وهبط مؤشر بورصة دبي بنسبة 7,2٪ خلال شهر مايو إلى ما دون حاجز الدعم النفسي المهم البالغ 4,000 نقطة حيث دفع عدم وجود محفزات إيجابية للمستثمرين إلى جمع الأرباح عقب الارتفاع المسجل في أسعار الأسهم خلال الشهر السابق. ومن بين العوامل الأخرى التي ساهمت في ضعف أداء السوق الأرباح السلبية المسجلة خلال الربع الأول والتي بقيت شبه ثابتة على أساس سنوي إضافة إلى انخفاض أسعار النفط والمشكلات التي يواجهها

اليم. وبلغ إجمالي ربح الشركات المدرجة لفترة الربع الأول من عام 2015 الحالي 7,1 مليارات درهم إماراتي مسجلا ارتفاعا هامشيا بنسبة 0,6٪ بالمقارنة مع مستواه في الربع الأول من عام 2014.

وسجل القطاع المصرفي ارتفاعا كبيرا في الأرباح بلغت نسبته 41٪ على أساس سنوي مدعوما بصفة أساسية بارتفاع صافي ربح بنك الإمارات دبي الوطني لفترة الربع الأول من عام 2015 بنسبة 60,3٪.

قطر

ذكر التقرير انه على صعيد أسواق الأسهم الخليجية النشطة، شهد مؤشر بورصة قطر أقل نسبة انخفاض على أساس شهري خلال شهر مايو إذ سجل مؤشر بورصة قطر 20 العام انخفاضا بنسبة 1,0٪ بينما تراجع المؤشر العام بنسبة 0,9٪ مما يشير إلى تراجع مؤشرات السوق ككل خاصة خلال الأسبوع الأخير من شهر مايو بسبب تدفق أنباء سلبية حول الفيفا. وهبط مؤشر بورصة قطر 20 العام لفترة وجيزة إلى ما دون مستوى 12,000 نقطة بسبب الانخفاضات الحادة المتتالية التي شهدتها في جلستي السابع والعشرين والثامن والعشرين من شهر مايو (حيث بلغ إجمالي التراجع قرابة 4,1٪ لجلستي التداول) عقب توارر الأنباء المتعلقة بالفيفا ما ز ثقة المستثمرين في الاقتصاد القطري الذي يشهد تطورا واسع النطاق في مجال البنية الأساسية استعدادا لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم (الفيفا) في عام 2022.

البحرين

استمر مؤشر بورصة البحرين في الانخفاض خلال شهر مايو متراجعا بحوالي 1,9٪ على الرغم من أن البورصة شهدت ارتفاعا في نشاط التداول على أساس شهري وهو ما يعتبر استثناء مقارنة بأسواق الأسهم الخليجية الأخرى. وتبلغ عوائد المؤشر العام لبورصة البحرين منذ بداية العام وحتى شهر مايو 4,4٪ فيما تبلغ القيمة السوقية 2,7٪ لتصل إلى 7,9 مليارات دينار بحريني في نهاية الشهر. وشمل التراجع مؤشرات السوق عموما، كما تدن من أداء مؤشر القطاعات الذي سجل عوائد سلبية على مستوى جميع القطاعات فيما عدا مؤشر الاستثمار الذي شهد عوائد هامشية خلال شهر مايو.